



تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ١٦/ذو القعدة/١٤٢٩هـ الموافق
٢٠٠٨/١١/١٦ م ٠ برئاسة القاضي السيد مدحت المحمود وعضوية كل من
السادة القضاة فاروق السامي و جعفر ناصر حسين و أكرم طه محمد و أكرم
أحمد بابان و محمد صائب النقشبندي و عبود صالح التميمي وميخائيل شمشون
قس كور كيس وحسين أبو أئمن المأذونين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت
قرارها الآتي :

المميز/ وزير الداخلية /إضافة لوظيفته وكيله الرائد الحقوقي فاضل
عوان كاظم .

المميز عليه / سوسن وسندس وحنان وشاكر واحمد أولاد صلاح عبد الله
ابراهيم .

الإدعاء :

إدعى المدعون (المميز عليهم) لدى محكمة القضاء الإداري أنهم مولودون من
أب فلسطيني وأم عراقية وإنهم يطلبون منحهم الجنسية العراقية تبعاً لجنسية
والدتهم العراقية بشرى فاضل شاكر وقدموا طلباً الى مدير شؤون
الجنسية/إضافة لوظيفته لمنحهم الجنسية إلا انه رفض الطلب وأقاموا الدعوى
لمنحهم الجنسية العراقية تبعاً لجنسية والدتهم العراقية ونتيجة المرافعة
الغيابية العلنية أصدرت محكمة القضاء الإداري بتاريخ ٢٠٠٨/٦/٢ وبعده
اضطارة ٦٧/قضاء اداري/٢٠٠٨ حكماً غيابياً يقضي بإلزام المدعى
عليه/إضافة لوظيفته بمنح المدعين الجنسية العراقية تبعاً لجنسية والدتهم

(٣-١)



العراقية وبتاريخ ٢٩/٦/٢٠٠٨ اعترض وزير الداخلية/إضافة لوظيفته على الحكم المذكور طالباً بإطاله ، ونتيجة المرافعة ولمضي المدة القانونية على مراجعة المعارض/إضافة لوظيفته قررت المحكمة بتاريخ ٢٧/٧/٢٠٠٨ إبطال عريضة الدعوى ، ولعدم فتاعة للمميز بالحكم المذكور طعن بلاحته التمييزية المؤرخة ٢٥/٩/٢٠٠٨ طالباً نقضه وللأسباب المبينة فيها .

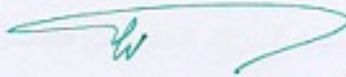
القرار:

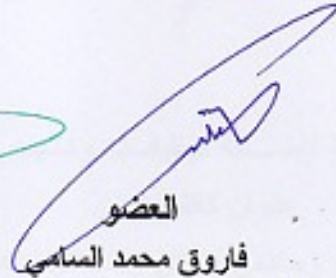
لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان المحكمة أصدرت حكماً غيابياً بعدد ٦٧/٢٠٠٨ في ٢/٦/٢٠٠٨ قضى بإلزام المدعى عليه إضافة لوظيفته بمنح المدعي شهادة الجنسية العراقية وصدور الحكم قابلاً للاعتراض والتمييز وان وكيل المدعى عليه (المميز) اعترض على الحكم الغيابي ودفع الرسم عنه في ٢٩/٦/٢٠٠٨ ولم يحضر بموعد المرافعة فقررت المحكمة ترك الدعوى للمراجعة بتاريخ ١٦/٧/٢٠٠٨ ولمضي المدة القانونية قررت بتاريخ ٢٧/٧/٢٠٠٨ إبطال العريضة الاعتراضية وان وكيل المدعى عليه طعن تمييزاً بالحكم الغيابي الصادر بتاريخ ٢/٦/٢٠٠٨ ودفع رسم التمييز في ٢٥/٩/٢٠٠٨ وحيث انه قد اعترض على الحكم الغيابي في ٢٩/٦/٢٠٠٨ فيعتبر مبلغاً به من ذلك التأريخ وحيث ان الطعن التمييزي تم دفع الرسم عنه بتاريخ ٢٥/٩/٢٠٠٨ فيكون الطعن واقعاً بعد مضي المدة القانونية المنصوص عليها في المادة (٢٠٤) من قانون المرافعات المدنية وحيث ان المدد المعينة لمراجعة طرق الطعن حتمية يترتب على عدم

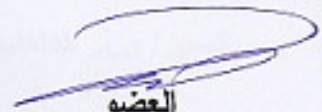
(٢-٣)

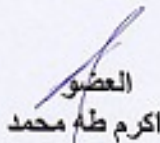


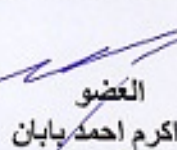
مراعاتها وتجاوزها سقوط الحق في الطعن وتقضي المحكمة من تلقاء نفسها ببرد عريضة الطعن اذا حصل بعد انقضاء المدة القانونية استناداً للمادة (١٧١) من القانون المذكور ولوقوع هذا الطعن بعد انقضاء المدة القانونية قرر رد الطعن شكلاً وتحميل المميز رسم التمييز وصدر القرار بالاتفاق في ١٦/ذو القعدة/١٤٢٩هـ الموافق ١٦/١١/٢٠٠٨ م .

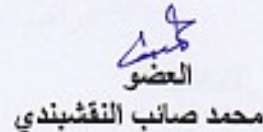

العضو
مدحت المحمود

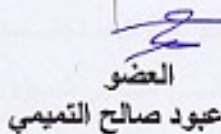

العضو
فاروق محمد السامي

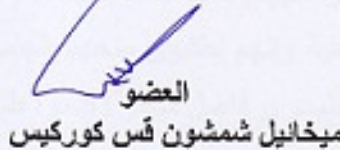

العضو
جعفر ناصر حسين


العضو
اكرم طه محمد


العضو
اكرم احمد بابان


العضو
محمد صائب النقشبندى


العضو
عبود صالح التميمي


العضو
ميخائيل شمشون قس كوركيس


العضو
حسين أبو التمن